تعليقاً على افتتاحية جبران تويني حول قضية العماد عون

بقلم الشيخ سليم العازار

عضو المجلس الدستوري سابقاً

La patrie n’est pas sous la semelle des hommes, mais dans leur cœur

(من خطاب موجّه إلى الفرنسيين من الجنرال ديغول من لندن عام ١٩٤٠)

عزيزي الأستاذ جبران، حفظك الله

قرأت بإمعان مقالكم المعنون "غربة العماد....وحرية الذات"، الذي جاء افتتاحية للعدد الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٨ من جريدة النهار، ورغم أن هذا المقال قد فاته الزمن بعدما صدرت بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢ الافتتاحية الرائعة، الصريحة والجريئة، بقلم والدكم الأستاذ الكبير الأستاذ غسان تويني، كما صدرت لكم أيضاً مقالات جميلة في مواضيع أخرى كثيرة، إلا إني لا أزال أشعر أن من واجبي، دفاعاً عن الحق والحقيقة، اللذين ما سكت عنهما يوماً، وما تنكرّت لهما طوال حياتي، أن أبدي رأيي في مقالكم السالف الذكر:

١- لست الآن يا عزيزي في وارد تبيان الأخطاء التي ارتكبها العماد عون في أثناء تربّعه في دست السلطة، فسبحان من لا يخطئ وجلّ جلاله، على أني كنت أتمنى لو أنك بيّنت لنا بوضوح في مقالك الذي انتقدته فيه بشدة من جوانب عديدة، لماذا، وكيف، تراءى لك أن العماد عون، من خلال المقابلة التي أجراها معه إيلي ناكوزي، وبثّها تلفزيون أم تي في الحرّ، وما أقل الأحرار غير الزائفين هذه الأيام، كيف تراءى لك أن العماد قد أصبح الآن شخصاً آخر، جديداً على حدّ قولك، مختلفاً عما عُرف به من قبل، وإن من حيث الأسلوب، بفعل ما تعلّمه من الغربة القاسية. ولماذا، وبالتحديد، بالاستناد إلى أي تعبير أو كلمة تفوّه بها على التلفزيون، أطلقت عليه حكمك المبرم، الذي بقي مع ذلك، كما نقول في لغتنا القضائية، مفتقراً إلى الدليل والتعليل، وحتى إلى الأساس القانوني، إذ جاء خالياً من الوقائع الواضحة المتصلة بنتيجته والمبرّرة لها، ولا سيما أن الأستاذ إدمون صعب مدير التحرير التنفيذي في جريدة "النهار" قد حضر تلك المناظرة، وحاور العماد وبدا في النهاية معجباً به ومؤيداً لأقواله ومواقفه، وإن الأستاذ ناكوزي نفسه ختم قائلاً ما يستفاد منه أن العماد ما زال كما كان من قبل.

٢- لعل ما جعلك يا عزيزي تخطئ في استنتاجك، وتقول أن العماد قد تغيّر وانتقل من حالة العصيان المدني إلى حالة المعارضة التي كنت دائماً "تتمنى عليه أن يتبناها" - (هكذا) - هو أن العماد بدا في لحظة ما من المناظرة التلفزيونية أنه يوافق على البحث في اتفاق الطائف، وانه ليس أسير الألفاظ، بل أنه ينفذ منها إلى المقاصد والمعاني.

إلا أنه سرعان ما أوضح أنه يقبل الحوار حول اتفاق الطائف، انطلاقاً من مقدمته التي تنصّ على أن لبنان دولة سيدة حرة مستقلة، وأنه يطلب من كل من يحاوره أن يدله أين هي بالواقع تلك السيادة، وتلك الحرية، وذلك الاستقلال، وهو ما دفع أيضاً، أخيراً، كلاً من رأس الكنيسة الأرثوذكسية البطريرك هزيم، ومجلس المطارنة

الموارنة برئاسة البطريرك، بعد تلميحات سابقة عديدة ومكررة، وأخرى صريحة، إلى الإفصاح عن عدم إمكان تحمّل المزيد من الغش الرسمي المعلن الذي يتنافى مع الواقع المؤلم، وإلى إطلاق الصرخة المدوية، المعـــبرة والصادرة عن الضمير، والتي لم يتوقف صداها بعد.

٣- أما أن يكون العماد – وحسناً فعل كما تقول- قد أقلع الآن عن المناداة بالعصيان المدني، فاسمح لـــي أن أشهد بأني لم أقرأ يوماً، ولم أسمع أبداً في أية وسيلة من وسائل الإعلام، أنه نادى بأي عصيان بعد نفيـــه إلـــى فرنسا، بل نادى بمقاطعة الانتخابات فقط ، وهو موقف سياسي مشروع ومقبول في كل الديمقراطيات، والفـــرق شاسع بين العصيان المدني ومقاطعة الانتخابات.

أما إذا كنت تشير إلى مواقف العماد في الفترة التي كان فيها مترئساً في قصر بعبدا، فإن أخصامـــه يصفونـــها بالعصيان المسلّح وليس بالعصيان المدني، أما هو فكان يعتبر نفسه شرعياً، إذ تسلّم السلطة بطريقة دســـتورية، وكان يتّهم آنذاك أخصامه بالعصيان وبالخيانة لاستقوائهم عليه عسكرياً بدولة أخرى.

واعلم يا عزيزي أن الحق في مثل هذه الأحوال هو دائماً للمنتصر، فلو انتصرت اليابان على أميركا في الحرب العالمية الثانية لكانت بالتأكيد عاقبت المستر ترومان والجنرال ماك آرثر وغيرهما من المسؤولين عن إلقاء قنبلة ذرية على هيروشيما وأخرى على ناغازاكي، تسببتا فوراً بمقتل عشرات الألوف من الأبرياء وبمـــوت مئـــات الألوف الآخرين لاحقاً، أو بالإضرار بهم. ولو ربح هتلر الحرب لما كان انتحر خوفاً من محاكمته وإذلاله، ولما أُعدم أعوانه إثر محاكمتهم في نيورمبرغ، بل لكان العكس قد حصل.

٤- أما أخذك على العميد ريمون إده – رحمات الله عليه- تفضيله البقاء في المنفى وعدم العودة إلى لبنان، مـــا لم تنسحب منه إسرائيل وسوريا، وقد عاد في ما بعد جثة لكي تُدفن في أرض الوطن، وقولك عنه وعن العمـــاد بالسواء في هذا الخصوص، أنه كان عليهما أن يوجدا إلى "جانب شعبهما لمشاركته في المعاناة، بدلاً من التنظير في الخارج" – (هكذا) – وانه فيما لو انسحبت إسرائيل وسوريا من لبنان، لن يكون الوطن عندئذٍ في حاجة إلى أي منهما، فاسمح لي أن أذكّرك بما يأتي:

١- ليس الانسحاب السوري والإسرائيلي من لبنان، على أهميته وأولويته، نهايـــة المطـــاف فـــي المسيرة الطويلة لبناء وطن تسوده العدالة والحرية والديمقراطية الصحيحة، فوجود من هـــم فـــي وزن العميد إده وأمثاله في داخل الوطن، كان وما زال ضرورياً ومفيداً على الدوام، منذ ما قبل تواجد القوات الأجنبية فيه، وإن مواقف العميد إده الجريئة والمعروفة، إن أبعدته عن الوصول إلى سدة الرئاســـة، إلا أنها جعلت الشعب، كل الشعب، يلقّبه " بضمير لبنان" من زمان بعيد جداً، وجريدتكم الغراء مـــا فتئـــت تبرز هذا الواقع، وهي خير شاهد على صحته.

٢- أما دعوتك العماد عون للإقامة في أرض لبنان، قرب شعبه، أياً كان الخطر الذي ســـيتعرّض له، فإني ألفتك إلى أن الوطن ليس الأرض التي يدوسها المواطنون بنعالهم، بل هو تلك القيم الكامنة في قلبهم والمتأججة فيه، كما صرّح مرة، بأعلى صوته من لندن خلال عام ١٩٤٠ الجنرال ديغول، زعيـــم الفرنسيين الأحرار، في وجه أخصامه الذين كانوا ينتقدونه من داخل فرنسا لكونه موجوداً في داخلـــها، وكان كثيرون منهم قد تأقلموا مع الاحتلال النازي.

ج- ثم، ألا تعلم يا عزيزي أن زعماءً كباراً في أمّتهم أمثال الإمام الخميني، وجورج باباندريو اليوناني وغيرهما، أقاموا في المنفى، وفي فرنسا بالذات، السنوات الطوال جداً، تلو السنوات، هرباً من الاستبداد الغاشم في بلادهم، في حين كان أنصارهم في الداخل يتعرّضون لشتى أنواع التعذيب، ثم عاد أولئك المنفيون إلى بلادهم رافعي الجبين ليتسلّموا السلطة فيها، ولم يعيّرهم أحد بمثل هذا المسلك، بعدما رفضوا كل تسوية مع النظام كان لا بد أن تحطّ، ولو قليلاً، من مبادئهم وكرامتهم.

د- ثم، من هو اللبناني الذي يضمن للعماد عون سلامته إذا ما عاد جسدياً وبقي مصرّاً على مبادئه، وهو في الواقع ما زال مصرّاً عليها؟؟ فهل تريد أن يُغتال كما اغتيل في الفيليبين بينينو أكينو؟؟

إنهم كلما لاح في الأفق أمل بإمكان عودته يوعزون إلى القضاء بتحريك ملف له، فارغ ونائم في الأدراج منذ أعوام.

أما قولك بأنه "يسواه ما يسوى غيره"، فهو قول في غير محله، لأنك تعلم أن وضعه ليس كوضع غيره؛ فالرجل السياسي يخشاه أخصامه ويسعون للتخلّص منه، ليس بسبب خطورة المبادئ التي ينادي بها، ولو كانت مناهضة لسلطتهم، بل يتخلّصون منه لأنه يشكّل بشخصه خطراً على سلطتهم بسبب وزنه السياسي ومقدرته على تحريك الشعب، فإذا ما تأمّنت لهم المقدرة على التخلّص منه دون أن يلحق بهم أذى كبير، فإنهم لا يترددون.

أما الذين قارنتهم به، وأشرت إليهم في مقالك، فوضعهم مختلف بالتأكيد، إذ أن منهم من دخل في تطرية أو تسوية مع النظام بشكل أو بآخر ومع من هم وراء هذا النظام، أو منهم ليس له ملف قضائي، ولو وهمي، تستطيع السلطة تحريكه ضده ساعة تشاء، أو منهم لا يلتفّ حوله العدد الكافي من الشباب الثائر، وأما المراجع الروحية العليا، المارونية والأرثوذكسية، فإنها، والحمد لله، لا تزال تتمتّع بهالة كبرى وبحصانة معنوية حصينة، لا يجرؤ أحد على خرقها ولا حتى على مسّها.

أما قولك إن الدكتور سمير جعجع فضّل السجن على أن يُعتبر فاراً من وجه العدالة، كما رفض المشاركة في الوزارة، تلك المشاركة التي لو قبل بها لكانت قضت بالتأكيد على سمعته ومعنوياته، فهو قول يحتاج إلى شرح أكثر: فالدكتور جعجع لوحق أصلاً في قضية قنبلة الكنيسة وحدها، التي هزّت آنذاك الجماهير والسلم الأهلي في العمق.

ولكونه يعلم أنه بريء منها، فلقد جابه السلطة بشجاعة البريء، مؤمناً أنها لن تجرؤ بعد إعلان براءته منها على ملاحقته بأي قضية أخرى، علماً أنه لم يكن آنذاك ملاحقاً ولا بتهمة غيرها.

ولكنه أخطأ في الحساب ولم يفطن إلى براعة السلطة في مناوراتها، والتي، إذ أيقنت أن الدكتور جعجع سوف يعلن القضاء بالتأكيد براءته من قنبلة الكنيسة – وهذا ما حصل لاحقاً فعلاً – وخوفاً من أن ينعكس ذلك عليه خيراً في ما بعد في القضايا الأخرى التي نوَت ملاحقته فيها، فيحدث صدمة إيجابية في ذهن الشعب، يتعذّر معها عندئذٍ على أي محكمة أن تدينه في تلك القضايا، راحت السلطة تستبطئ محاكمته في قضية قنبلة الكنيسة ، وتستعجلها في قضية مقتل المرحوم داني شمعون وتستصدر حكماً فيها، رغم أن الأولى كان التحقيق فيها قد انتهى قبلاً، وأُحيلت على المجلس العدلي وصار قيدها فيه قبل الثانية بأكثر من

شهرين، وشُرع في المحاكمة فيها، ورغم أن قضية شمعون كانت عملياً في حكم المحفوظة أساساً لمـــرور سنوات عليها دون أن ترتفع في حينه أية إصبع لاتهام أي فاعل لها بصورة جدية.

عزيزي الأستاذ جبران، آمل بعد هذا أن أكون قد أقنعتك، وأن يتكاثر المطالبون بالتوافق الوطني الصحيـح، وبالعفو عن الدكتور جعجع، وبعودة العماد إلى الوطن، عودة سالمة، آمنة، حرّة، بجبين مرفوع.

ودمتم.

* نُشرت في صحيفة النهار بتاريخ ١٩ تشرين الأول ٢٠٠٠